OP=يونيوLحزيران
الوثيقة=رقم W=AFR 24/005/2000
البيان=الصحفي=رقم=NON

# تقويض حرية التعبير في غينيا الاستوائية

صرحت منظمة العفو الدولية اليوم بمناسبة صدور تقرير جديد لها عن غينيا الاستوائية بعنوان "غينيا الاستوائية: لا لحرية تدفق المعلومات"، بأن السلطات تعتبر أن حيازة أي مواطن لنسخة مصورة من مقالة من صحيفة أسبانية أو نسخة من صحيفة معارضة أو مناشدة صادرة عن منظمة العفو الدولية عمرها عامان جريمة تستوجب القبض عليه.

وأشارت المنظمة إلى أن خمسة أشخاص على الأقل قد اعتقلوا في السنة الماضية بسبب حيازة مواد من هذا القبيل. ولم يكن بأي من تلك المطبوعات التي قبض عليهم بسببها أية دعوة لاستخدام العنف، كما لم تكون محظورة. ورغم أنها جميعاً قد صدرت عن منظمات قانونية معترف بها، إلا أن المحاكم في غينيا الاستوائية مازالت تصفها بأنها "مواد من مصادر مريبة".

وقالت منظمة العفو الدولية "إن حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير وتبادل المعلومات وتداول المطبوعات تتعرض لقيود شديدة في غينيا الاستوائية على النقيض مما تدعو إليه المعايير الدولية." وأوضحت المنظمة "أن السلطات مستعدة للذهاب إلى مدى واسع في ترهيب أنشطة المعارضة السلمية عن طريق استهداف الأشخاص العاديين."

وقد ألقي القبض على ماريانو أويونو ندونغ في مايو/أيار NVVV واتهم بحيازة وثيقة لمنظمة العفو الدولية صادرة عام NVVV. وقدم للمحاكمة مع شخصين آخرين، هما رقيب في الجيش يدعى أنطونيو انغونغا بيبانغ، وكارميلو بيكو نغوا، وقد اتهما على التوالي "بإهانة الحكومة والقوات المسلحة"، و"حيازة ذخيرة على نحو غير مشروع".

ويبدو أن هؤلاء الأشخاص الثلاثة قبض عليهم بسبب عضويتهم في حزب سياسي معارض ترفض الحكومة الاعتراف به، وهو حزب "القوة الجمهورية الديمقراطية".

وفي السنوات الأخيرة، ألقي القبض على مئات من النشطاء السياسيين المسالمين، من بينهم أعضاء في الحزب المذكور، واحتجزوا بدون تهمة أو محاكمة لفترات مختلفة بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع. وقد منع بعض أعضاء هذا الحزب من مغادرة قراهم دون أي إجراء قانوني ودون أن تتاح لهم أية فرصة للطعن في تلك القيود المفروضة على حريتهم في التنقل أمام المحاكم.

ورغم أن ماريانو أويونو ندونغ وكارميلو بيكو نغوا مدنيان والتهم المنسوبة إليهما ليست تهماً عسكرية صرفة، لكن الأعضاء الثلاثة في الحزب المذكور قدموا للمحاكمة أمام حكمة عسكرية. وصدر الحكم على ماريانون أويونو ندونغ وأنطونيو انغونغا بيبانغ بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بينما حكم على كارميلو بيكو نغوا بالسجن لمدة ستة أشهر.

وقالت منظمة العفو الدولية: "إنها تعتبر ماريانو أويونو ندونغ وأنطونيو انغونغا بيبانغ، اللذين مازالا في السجن، سجينا رأي، ويجب الإفراج عنهما فوراً دون قيد أو شرط."

وقد أعربت منظمة العفو الدولية صراحة في عدة مناسبات سابقة عن احتجاجها على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وأشارت المنظمة إلى المخالفات الخطيرة التي تنتهك بها هذه المحاكم المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ومن بينها:

الافتقار إلى محامين أكفاء للدفاع عن المتهمين (كثيراً ما يستخدم ضباط الجيش كمحامين، ولكنهم في الغالب يفتقرون إلى التدريب أو الخبرة.)

وغالباً ما يقتصر تشكيل المحاكم على ضباط الجيش، ويرأسها أشخاص لم يسبق لهم دراسة القانون.

وكثيراً ما يعجز المحامون العسكريون عن الوفاء بواجب الدفاع عن موكليهم على خير وجه بسبب عدم الكفاءة أو انعدام الرغبة أو الخوف من رؤسائهم الذين يجلسون في مقاعد القضاة.

ويحرم المتهمون من حقهم في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات أمام محاكم أعلى في كثير من الأحيان.

كما اعتقل شخصان آخران يدعيان خوان أوبيانغ لاتي، وتيودور أبيسو نغويما، في نوفمبر/تشرين الثاني NVVV، واتهما بتصوير مقالة نشرت في صحيفة "الموندو" (العالم) اليومية التي تصدر باللغة الأسبانية، والتي يمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت. وقد رددت تلك المقالة فيما يبدو شائعات تتحدث عن مرض مزعوم أصاب رئيس دولة غينيا الاستوائية، الرئيس تيودرو أوبيانغ نغويما مباسوغو. ووجهت إليهما تهمة إهانة رئيس الدولة وترويج افتراءات عنه وإعادة طبع صحيفة من مصدر مريب." وقد أفرج عنهما مؤقتاً في يناير/كانون الثاني OMMM بعد قضاء شهرين في السجن.

وقالت المنظمة: "إن على سلطات غينيا الاستوائية أن تطبق على الفور ضمانات لمنع القبض التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات الجائرة. وأن أي شخص يقبض عليه لمجرد ممارسته لحقوقه في حرية التعبير والاجتماع ينبغي الإفراج عنه فورا □NN? وإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه."

وقد أساءت السلطات معاملة الأشخاص الذين يطالبون بحقهم في حرية التعبير في غينيا الاستوائية بضروب شتى ، من بينها التعدي عليهم بالضرب. وكان من بين الضحايا الصحفي بيدرو نولاسكو، الذي اعتدي عليه بدنياً الأمين العام لوزارة الداخلية، تارسيسيو نغويما أوندو، في مارس/آذار OMMM بعد أن نشر حواراً مع زعيم حزب معارض.

وفي NN أبريل/نيسان OMMM، اعتدى كليمنت انغونغا نغويما أنديني، مندوب وزير الداخلية، بدنياً على بائع صحف بينما كان يبيع أعداد صحيفة "الأوبنيون" (الرأي)، وهي الصحيفة التي ينشرها بيدرو نولاسكو.

وقالت منظمة العفو الدولية: "إن السلطات تقبض على الأفراد وتلاحقهم قضائياً في غينيا الاستوائية لمجرد أنهم يعتنقون آراءً معينة ويعبرون عنها أو بسبب جمعهم لبعض المعلومات أو حيازتها أو تداولها."

وأضافت قائلة: "طالما استمرت السلطات ترتكب هذه الانتهاكات أو تتغاضى عنها ولا تتخذ أي إجراء لمنع وقوعها، فليس لنا أن نتعلق بأي أمل حقيقي في تحسن حالة حرية الرأي والتعبير في غينيا الاستوائية."

المصدر: منظمة العفو الدولية – الأمانة الدولية: N **Easton Street, WC1X 8DJ, London, United Kingdom**

**Freedom of expression crushed in Equatorial Guinea**